عبد المنعم علي عيسى

واشنطن تريد سورية فيدرالية.. ماذا عنا نحن؟

قام المشروع الغربي في تعاطيه مع المنطقة التي كان ينظر إليها على أنها تحمل بين ثناياها جنين قوة يمكن لها أن تكون ذات تأثير وازن على المستويين الإقليمي والدولي، على إقامة عازل جغرافي بين شرقها وغربها مثلته «دولة إسرائيل»، على حين مضى ذلك المشروع في سياق تدعيمه لذلك العازل نحو تنشيط النزعات المختلفة التي تحتويها المنطقة بحكم التنوع الثقافي والحضاري الذي تحتويه هذي الأخيرة والذي يمكن له أن يكون سيفاً ذا حدين، فهو يصبح قوة فاعلة إذا ما نجحت «المصهرة» في إنتاج قوالب يمكن لها أن تسير بتناغم منضبط، أو هو يصبح قوة كابحة إذا ما تنافرت تلك القوالب التي يصبح أداؤها معوقاً للحركة إذا ما فقد التناغم الآنف الذكر، والشاهد هو أن سياقات المشروع كانت لها تلونات تتماشى مع حركة المجتمعات التي تظهرها حقائق السياسة والاقتصاد ومن ورائها معطيات الثقافة التي تضم طبيعة الأفكار السائدة والمزاج الشعبي العام، وما تخلفه هذي الأخيرة من تلاقيات، أو افتراقات، داخل النسيج المجتمعي لدول المنطقة.
ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بنيويورك تركزت الرؤية الأميركية على أن عملية إعادة ترتيب المنطقة يجب أن تنطلق من العراق، إلا أن السياقات التي أعقبت إسقاط بغداد العام ٢٠٠٣ كانت قد أثبتت قصور تلك الرؤية أو عدم كفايتها على أقل تقدير، وفي الغضون برز عدوان تموز ٢٠٠٦ على لبنان كما لو أنه فعل متمم للفعل السابق، وإن كان قد تأكد أيضاً عدم كفاية الفعل الذي لم تستطع فيه آلة الحرب الإسرائيلية إتمام مهمتها، وعندما هبت رياح «الربيع العربي» على دول المنطقة، ومنها سورية، كان النظام العربي الإقليمي مهشماً بفعل محطة ٢ آب ١٩٩٠ التي شهدت غزو العراق للكويت، وعليه فقد استعاد المشروع الغربي آماله من جديد لجهة إمكان ترسيخ كيانات تقوم على المحاصصة الطائفية والعرقية والإثنية التي تعزز مكانة «العازل» من جهة، ثم من شأن تأثيرها أن يشكل مقبرة للدولة الوطنية التي تعثر مشروعها نتيجة لعوامل عدة من بينها وأهمها عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على حل التناقضات الأساسية المحددة والناظمة لاستقرار كياناتها في الوقت الذي راحت فيه تلك الحكومات تبدي اهتماماً بالثانوية منها والتي غالباً ما يكون حلها أشبه بالحبوب المسكنة التي من شأنها إسكات الألم لا معالجته.
شكلت التقاطعات ما بين «حزب الاتحاد الديمقراطي PYD» الذي يسعى إلى ترسيخ «إدارته الذاتية»، وبين الأهداف الأميركية، فرصة سانحة للمشروع الغربي الذي تغيرت رؤيته لتصل إلى نتيجة مفادها أن فكرة الانطلاق من تفجير الجغرافيا العراقية كانت خطأ، وأن صحيحها هو نقل فعل التفجير إلى نظيرتها السورية التي تتمتع بالعديد من المزايا التي لا تمتلكها الأولى، الأمر الذي يفسر إلى درجة كبيرة الدعم العسكري والسياسي الذي تقدمه الولايات المتحدة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي استولدها الحزب الآنف الذكر، وهو من حيث النتيجة يهدف إلى إرساء كينونة عرقية تشكل إنموذجاً قابلاً للاستنساخ في مناطق أخرى لفرض أمر واقع، أو لإيصال حكومة دمشق إلى القبول بمبدأ «فدرلة» الكيان السوري كحل وحيد ضامن لاستمرار وحدة الجغرافيا السورية، على الرغم من أن ذلك «الحل» لن يكون سوى وصفة ناجعة لتشظي الكيان السوري عاجلاً أم آجلاً، أو هو سيمهد الطريق أمام انغلاق تلك «الكينونات» على نفسها تمهيداً لترسيخ خصوصيتها وهو الأمر الذي يجعل من انفصالها أمراً حتمياً في نهاية المطاف.
منذ الصيف الماضي الذي شهد تطورين لافتين في مسار الأزمة السورية أولاهما التهديد التركي بشن عملية عسكرية برية تهدف لإبعاد «الخطر الكردي» عن الحدود الجنوبية لأنقرة وفق التوصيف الذي استخدمه القيمون عليها، وثانيهما الوساطة الروسية للتقريب بين دمشق وأنقرة كخطوة لا بديل منها لمواجهة المرامي الأميركية التي راحت بدورها تعمل على إنضاج سيناريوهات بديلة تصلح للالتفاف على الحراك الروسي، والتي كان آخرها محاولة سحب ملف التفاوض الخاص بالمعارضة السورية من يد أنقرة وتركيزها باليد الأميركية، الأمر الذي يمكن تلمسه من خلال بيان وزارة الخارجية الأميركية الذي صدر يوم ٢٥ كانون الثاني الجاري في أعقاب لقاء احتضنته جنيف وهو جمع بعضاً من قادة المعارضة السورية إلى جانب مسؤولين غربيين، والبيان أكد أن «القرار ٢٢٥٤ هو الحل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية»، وفي تراجم ذلك نجد أن الغرب قد قرر المضي في مواجهة المشروع الروسي الراهن الذي يقوم على محاولة إيجاد تسوية سياسية «جزئية» للأزمة السورية انطلاقاً من مسار «أستانا» الذي ما انفكت جولاته التسع عشرة تؤكد وحدة وسيادة واستقلال الأراضي السورية.
في موازنة فرص النجاح لكلا المشروعين يمكن القول إن العلاقة الأميركية الكردية، هي علاقة ظرفية، ومدتها تتوقف على استمرارية الحقبة التي تحتاجها واشنطن لتوظيفها في المنطقة، لكن المخاطر المتولدة عنها ليست بقليلة وخصوصاً إذا ما طالت فترة الاحتياج الآنفة الذكر، لكن الركون إلى المعطى السابق، وهو صحيح، ليس كافياً بالقدر الذي يمكن الاطمئنان فيه إلى فشل المشروع الأميركي، على حين من الممكن تعميق هذا الفعل الأخير عبر ردود الأفعال السورية، الذي لا تحظى فيه «الفيدرالية» بتأييد شرائح وازنة، جنباً إلى جنب ردود الأفعال الإقليمية الرافضة له وعلى رأسها تركيا التي تدرك أن إنشاء كينونة عرقية في الشمال الشرقي من سورية أمر من شأنه أن يؤسس لبؤرتي توتر أولاهما عربية – كردية، والثانية تركية – كردية.
كنتيجة تريد واشنطن اليوم قيام سورية «فيدرالية» عمودها الفقري هو «المكون الكردي» الموالي لها مع إضافة بعض الزراكش لذلك المكون لإبعاد الصبغة العرقية عنه، لكن ذلك لا ينقص، أو يضيف، إلى الصورة، والفعل لا يقوم على أي مشروعية تاريخية أو جغرافية ناهيك عن أنه يفتقد مقومات من نوع العامل الديموغرافي وثقله.
قد تكون العلاقة السورية التركية شديدة التعقيد، وفيها من الملفات ما يرجح طول المدة التي تحتاجها كل من دمشق وأنقرة لكي تستعيدا «الدفء» الذي عرفتاه سني ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩، لكنهما الآن أمام لحظة تلاقي مصالح تاريخية تحتم النظر إلى تلك المسألة بمناظير أخرى، مناظير تبرز أن «الجغرافيا» واستقرارها فوق أي اعتبارات أخرى.

مقتل شخصين دهساً بمدرعة للاحتلال التركي وآخر برصاص «الجندرما»

قتل شاب برصاص «الجندرما» التركية على الحدود التركية بمنطقة رأس العين بريف الحسكة، في حين قضى شابان دهستهما مدرعة للاحتلال التركي، في مدينة عفرين المحتلة شمال غرب حلب.
وذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» إن شاباً قتل برصاص «الجندرما» على الحدود التركية بمنطقة رأس العين بريف الحسكة، في أثناء محاولته العبور إلى الأراضي التركية.
ونقلت الوكالة عن مصدر محلي: إن الشاب مناف العويد ٣٠ عاماً فقد حياته أثناء محاولته العبور إلى الأراضي التركية من منطقة رأس العين، موضحاً أن الشاب من أبناء بلدة بقرص تحتاني بريف دير الزور الشرقي، ويقطن في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل التابعة لقوات الاحتلال التركي.
وفي العاشر من الشهر الجاري اعتدى عناصر «الجندرما»، على مواطنين سوريين بالضرب المبرح باستخدام البنادق والعصي والركل، عقب عبورهم الحدود السورية–التركية عبر طرق التهريب عند قرية عراضة بريف بلدة أبو راسين في ريف الحسكة الشمالي التي تسيطر عليها «قسد»، قبل رميهم ملطخين بالدماء، حيث جرى نقلهم لمستوصف الدرباسية لتلقي العلاج.
ويلجأ معظم من يحاولون دخول الأراضي التركية إلى طرق تهريب خطرة في ظل عدم توفر طرق أخرى لجمع شمل عائلاتهم أو تأمين عمل لتلبية احتياجاتهم، ولاسيما في ظل الأوضاع المعيشية والظروف الاقتصادية السيئة في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال التركي والميليشيات التابعة له.
وسبق أن اعترفت منظمة «مظلوم در» الحقوقية التركية في ١٢ حزيران ٢٠٢١ بجرائم «الجندرما» ضد السوريين وطالبت بمعاقبة المسؤولين عنها، ورفضت حينها التبريرات التي تروجها سلطات الإدارة التركية، حول ذلك، وقالت: «لا يوجد تهديد أو خطر يمكن أن يبرر موت الأطفال وانتهاك حقهم في الحياة».
ولا تعلق حكومة الإدارة التركية غالباً على الانتهاكات التي تقوم بها قوات «الجندرما»، أو تبررها بمزاعم واهية منها التصدي لعمليات تهريب إلى داخل الأراضي التركية.
وفي السياق نقلت الوكالة عن مصدر خاص في مدينة عفرين شمال غرب حلب: إن مدرعة تابعة لقوات الاحتلال التركي دهست شابين يركبان دراجة نارية قرب شارع المازوت غرب المدينة.
وأضاف المصدر: إن المدرعة كانت تتجه لمقر قوات «الكوماندوس» غرب المدينة بالقرب من شارع المازوت.
وأشار إلى أنه تم التكتم على الحادثة بعد نقل الشابين لمشفى عفرين من ميليشيات ما تسمى بـ«الشرطة العسكرية» حيث فارقا الحياة هناك.
وذكر المصدر أنه لم يتم التعرف إلى الشابين، في حين تم نقل الجثتين لدفنهما بمكان مجهول.
وكالات

«قسد» تواصل حملتها الأمنية في الرقة وتعتقل العشرات بزعم الانتماء إلى داعش

أعلنت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، أمس اعتقال عدد من الأشخاص في محافظة الرقة بزعم الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، وذلك في إطار حملتها المستمرة منذ الأربعاء الماضي تحت مسمى «الانتقام لشهداء الرقة»، والتي لها «جوانب إعلامية ودعائية أكثر من كونها حاجة أمنية».
وذكرت «قسد» في بيان نشرته وسائل إعلام مقربة منها، أن مسلحيها تمكنوا من «اعتقال ٦ أشخاص بتهمة الانتماء إلى تنظيم «داعش»، في إطار حملتها المستمرة لليوم الرابع على التوالي في محافظة الرقة».
وأوضحت أن عدد الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم منذ بداية الحملة، بلغ ١١٦ بينهم متزعم في تنظيم داعش في محافظة الرقة.
بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن عدة قرى ومناطق في ريف الرقة الشرقي، شهدت أمس، تحليقاً لطيران الاستطلاع التابع لقوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم لمحاربة الإرهاب الذي تقوده قوات الاحتلال الأميركي، «بحثاً عن مطلوبين ومتهمين بالتعامل مع تنظيم داعش».
بموازاة ذلك، أعلنت «قسد»، إلقاء القبض على ما سمته «متورطاً» في تأمين وتوزيع الأسلحة والذخيرة على خلايا تنظيم داعش في دير الزور.
ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة للميليشيات عما يسمى المركز الإعلامي لـ«قسد»، أن قواتهم اعتقلت موزع الأسلحة بعد مداهمة مخبأه في ناحية ذيبان شرق دير الزور، مشيراً إلى العثور على كميات من الأسلحة والذخيرة كانت بحوزة المعتقل.
وتواصل «قسد» حملتها الأمنية التي أطلقتها الأربعاء الماضي بدعم من قوات «التحالف الدولي» بزعم القبض على خلايا تنظيم داعش الإرهابي في مناطق نفوذها شمال شرق وشمال غرب البلاد، إذ أعلنت أول من أمس اعتقال العشرات ليصل العدد الإجمالي حينها خلال الحملة في مدينة الرقة والطبقة جنوب غرب المحافظة إلى ١١٠ بينهم متزعم في تنظيم داعش، إضافة إلى مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر والوثائق كانت بحوزة المعتقلين.
ووقتها، ذكرت «قسد» أنها تمكنت خلال أيام الحملة من تفكيك خلية تابعة لداعش حاولت الفرار والتنقل من منطقة المنصورة غرب مدينة الرقة إلى مناطق أخرى.
وخلال أول يومين من الحملة الجديدة الموسعة ذكرت «قسد» أنها اعتقلت ٧٨ شخصاً ادعت أنهم مشتبه فيهم ومطلوبون، بينهم ما يسمى «والي الرقة»، ويدعى عطا أحمد الميثان المسؤول عن تسيير وتنظيم أمور خلايا تنظيم داعش، على حد تعبيرها.
ويوم الجمعة الماضي، أعلنت «قسد» اعتقال ٣٢ شخصاً في مناطق الرقة وصرين والطبقة وأريافها، بينهم مسلحان على صلة بمنفذي الهجوم على مقر لـ«قسد» في الدرعية بمدينة الرقة، على حد قولها.
وجاءت الحملة بعد نحو شهر من هجوم لخلايا داعش على مركز لما يسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لـ«قسد» في الرقة، تسبب بمقتل ٦ مسلحين من الأخيرة.
وسبق أن تحدثت مصادر إعلامية معارضة في ٢٦ كانون الأول الماضي عن مقتل ٦ مسلحين من «قسد»، إضافة إلى مقتل مسلحين من خلايا تنظيم داعش بهجوم مباغت نفذته الأخيرة على مقرات أمنية للميليشيات بالقرب من سجن تديره الأخيرة في حي الانتفاضة بريف الرقة الغربي.
وتأتي الحملة الحالية بعدما أطلقت «قسد» بمشاركة «التحالف الدولي» وذراعها الأمنية ميليشيا «الأسايش» في التاسع والعشرين من كانون الأول الماضي، حملة تحت اسم «صاعقة الجزيرة»، بزعم البحث وإلقاء القبض على مسلحين من تنظيم داعش في بلدتي تل حميس والهول بريف الحسكة استمرت ٨ أيام، واعتقلت خلالها ١٥٤ شخصاً.
وفي الثامن من الشهر الجاري تحدثت مواقع إلكترونية معارضة أن حملات الاعتقال التي تقوم بها «قسد» لها «جوانب إعلامية ودعائية أكثر من كونها حاجة أمنية»، وأكدت أن هذه الحملات «ليست لها فعالية أمنية كبيرة لأنها عشوائية، وليست هناك إستراتيجيات واضحة تنظمها»، موضحة أنها تقوم على مبدأ الشك والتقارير الكيدية والوشايات.
وكالات

ميليشيات «قسد» أعلنت اعتقال عدد من الأشخاص في محافظة الرقة بزعم الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي (أ ف ب)

الاحتلال التركي اعتدى بالقصف على الشيخ عيسى واستهدف مواقع «قسد» في تل رفعت

الجيش يشعل مواقع «النصرة» ويشتبك مع الفصائل التابعة لأنقرة

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

أشعل الجيش العربي السوري بنيرانه أسلحته الثقيلة أمس، مواقع التنظيمات الإرهابية في منطقة «خفض التصعيد» رداً على خروقاتها المتصاعدة في المنطقة، في وقت خاضت وحدات منه اشتباكات مع الفصائل التابعة للاحتلال التركي بريف حلب، في حين استهدف الأخير بمدفعيته الثقيلة مواقع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».
ورد الجيش على تصعيد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في قطاع ريف إدلب من منطقة «خفض التصعيد»، باستهداف مواقعه ونقاط تمركزه بسهل الغاب الغربي وريف إدلب الجنوبي.
وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي الغربي، دكت بالمدفعية الثقيلة والصواريخ مواقع الإرهابيين في قوقفين والعنكاوي في سهل الغاب، في حين استهدفت الوحدات العاملة بريف إدلب بالصواريخ، نقاط تمركز الإرهابيين في محيط الفطيرة وسفوهن بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي وفي معارة النعسان بريفها الشمالي الشرقي.
وأوضح، أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» كانت اعتدت على نقاط عسكرية برشقات من الرشاشات الثقيلة في محاور ريف إدلب الشرقي، مؤكداً أن رد الجيش الآنف الذكر عليها كان بكثافة نارية قوية وقد حقق إصابة مباشرة بمواقعها ونقاط تمركزها.
في المقابل، اعتدت قوات الاحتلال التركي بالقصف المدفعي على قرية الشيخ عيسى بريف حلب الشمالي، بالتزامن مع اشتباكات خاضتها قوات الجيش مع الميليشيات المسلحة الموالية لهذا الاحتلال بريف مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي، وذلك حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصدر وصفته بـ«الخاص».
وقال المصدر: إن «القاعدة التركية في بلدة كلجبرين بريف إعزاز شمال حلب قصفت بأكثر من ١٠ قذائف مدفعية، قرية الشيخ عيسى بالقرب من بلدة تل رفعت»، مشيراً إلى أن القصف تزامن مع تحليق لطائرة مسيرة تركية في أجواء المنطقة، من دون ورود معلومات عن حجم الأضرار الناتجة عن القصف.
وتزامن ذلك مع اشتباكات عنيفة خاضتها قوات الجيش مع الميليشيات الموالية للاحتلال التركي على محور مدينة مارع شمال حلب، استُخدمت خلالها الأسلحة الخفيفة والرشاشة، حسب المصدر الذي ذكر أنه لم ترد أي معلومات عن خسائر بشرية أو أضرار ناجمة عن تلك الاشتباكات.
موقع «باسنيوز» العراقي الكردي، من جهته نقل عن مصادر محلية تأكيدها أن الاحتلال التركي استهدف بمدفعيته مواقع «قسد» في مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، من دون ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية.
وإلى شمال شرق البلاد، حيث سير ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده قوات الاحتلال الأميركي بذريعة محاربة الإرهابي دورية عسكرية في مدينة الشدادي جنوب الحسكة، بعد أن حلق طيرانه في أجواء المدينة وريفها، وفق ما ذكرت موقع «الخابور» المعارض.
أما في البادية الشرقية، فقد أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش، خاضت اشتباكات ضارية مع خلايا من تنظيم داعش في بادية دير الزور الشرقية، مؤكداً أن الجيش قضى على العديد من الدواعش، في حين فر الناجون من نيرانه باتجاه عمق البادية.
جنوباً، أكد مصدر في قيادة شرطة محافظة درعا حسب وكالة «سانا»، أن عناصر إحدى وحدات الهندسة، تعاملت مع عبوة ناسفة مزروعة في دراجة نارية مركونة بالقرب من دوار البريد وسط مدينة درعا، تم اكتشافها من قبل سائق الدراجة.
وأوضح المصدر، أنه تم التعامل مع العبوة عبر تفجيرها عن بعد، ما أدى إلى أضرار بسيطة في واجهة أحد المحال التجارية.

الجيش السوري رد على تصعيد «جبهة النصرة» وحلفائه في قطاع ريف إدلب من منطقة «خفض التصعيد» باستهداف مواقعها ونقاط تمركزها (عن الانترنت)

المشاركون: الحصار فاق الإرهاب وعلى المجتمع الدولي التحرك لرفعه

فعالية وطنية في السويداء تنديداً بالعقوبات الغربية ستشمل جميع المحافظات

نظم فرع مؤسسة ملتقى الأسرة السورية في محافظة السويداء أمس فعالية وطنية أمام مجلس المدينة، طالب خلالها المشاركون جميع الشرفاء في سورية والعالم، للتحرك الجاد لرفع العقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وإنهاء معاناته، مؤكدين وقوفهم صفاً واحداً خلف قيادة الرئيس بشار الأسد والجيش العربي السوري، من أجل تحرير ربوع الوطن وصون وحدته وإعادة أمنه واستقراره.
وأكد المشاركون في الفعالية التي نظمت للتنديد بالحصار الجائر المفروض على الشعب السوري وضمت فعاليات أهلية وشبابية ورسمية، تمسكهم بالمواقف والثوابت والوحدة الوطنية والاستمرار في مواجهة فصول الحرب العدوانية الإرهابية على سورية، مطالبين المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتحرك الفاعل لرفع الحصار اللاإنساني واللاأخلاقي عن الشعب السوري وإنهاء معاناته الإنسانية، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».
وعبر المشاركون الذين رفعوا الأعلام الوطنية واللافتات المنددة بما يسمى «قانون قيصر» عن استنكارهم للاحتلال الأميركي غير الشرعي على الأراضي السورية ونهب وسرقة الثروات الوطنية، ولكل الدعوات المشبوهة التي تستهدف وحدة الوطن وسيادته وكرامته، مؤكدين الوقوف صفاً واحداً خلف قيادة الرئيس بشار الأسد والجيش العربي السوري، من أجل تحرير كل شبر من ربوع الوطن وصون وحدته وإعادة أمنه واستقراره.
وذكرت رئيسة مجلس الأمناء في ملتقى الأسرة السورية عهد شريفة في تصريح لها، أن هذه الوقفة التي انطلقت من محافظة السويداء ستشمل جميع المحافظات، لتوجيه رسالة للعالم لمطالبة ومناشدة الأمم المتحدة برفع العقوبات عن سورية، مشيدة بوعي أبناء محافظة السويداء لما يتعرض له الوطن، وإثباتهم مع جميع أبناء سورية أنهم شعب مقاوم ومناضل.
أمين سر ملتقى الأسرة السورية بالسويداء مفيد جعفر من جهته قال: إننا «كأسرة سورية موجودون كتجمع عائلات ووجهاء ومشايخ ومثقفين على امتداد ساحة الوطن لإيجاد الغد الأفضل وتوقيع وثيقة مليونية، لرفع الحصار الظالم عن الشعب السوري الذي بذل التضحيات دفاعاً عن وطنه».
بدورهما، أكد شبلي الشاعر وأسعد الشبل حسب الوكالة، ضرورة رفع الصوت من جميع الشرفاء في سورية والعالم، والتحرك الجاد لإنهاء العقوبات عن الشعب السوري ومطالبة الأمم المتحدة لتأخذ دورها في ذلك، في حين أشار الشاب مجد حمزة إلى أن الحصار الاقتصادي الجائر فاق الإرهاب، وطال كل فئات الشعب، ويستلزم تضافر جهود المجتمع الدولي، لرفعه لضمان عودة الاستقرار الاقتصادي إلى سورية.
المواطن أكرم الباروكي أيضاً، طالب برفع العقوبات الجائرة المفروضة على سورية التي زادت من معاناة الشعب السوري في ظل ما تعرض له من إرهاب وعدوان، ومناشدة شرفاء العالم لإدانة السياسات الغربية التي تستهدف المواطن السوري في لقمة عيشه، في حين أكد المواطن حكمت العشعوش حق الشعب السوري بالحياة، ورفع كل أشكال العقوبات والحصار عنه.
وفي ختام الفعالية، توجه المشاركون إلى أمام مبنى المحافظة، وبدؤوا بتوقيع وثيقة لرفع الحصار والعقوبات عن سورية.
ومنذ بدء الأزمة في سورية عام ٢٠١١ قدمت الدول الغربية وأميركا دعماً لتنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة تقاتل الجيش العربي السوري نتيجة رفض دمشق إملاءات تلك الدول التي تهدف إلى سلب القرار السيادي السوري.
وبعد أن تمكن الجيش العربي السوري من دحر تلك التنظيمات والميليشيات من أغلب المناطق السورية فرضت الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية إجراءات قسرية أحادية الجانب ضد الشعب السوري تستهدفه في لقمة عيشه ومستلزماته اليومية الأساسية من وقود وكهرباء ودواء ومواد غذائية أساسية وأثرت بشكل سلبي جداً في كل القطاعات الصناعية والتجارية والتعليمية والصحية في البلاد.
وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الحرب الأوكرانية.. الحرب الباردة الساخنة

بين الحرب الباردة والحروب الساخنة، جاءت الحرب الأوكرانية في مشهد عالمي يشير إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يؤكد ويسعى لضمان أمن روسيا كدولة عظمى، في وقت ينشغل العالم بأزماته السياسية والاقتصادية والبيئية والصحية، والخلافات بين الولايات المتحدة والصين.
والخلافات بين الدول الغربية نفسها، والانقسام السياسي الحاد في الولايات المتحدة بين اليمين المتطرف والتوجهات الأخرى الذي ترك أثره على حلف الناتو، وتظاهرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بالميل إلى الحلول الدبلوماسية، بديلاً عن الحروب الباردة والساخنة، إضافة إلى الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي.
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برز عملاقان في الساحة الدولية، وبدأ اصطفاف سياسي – اقتصادي – استراتيجي، نتج عنه ما سمي الحرب الباردة وهي مواجهة سياسية وإيديولوجية وأحياناً عسكرية بشكل غير مباشر، استمرت خلال ١٩٤٧–١٩٩١ بين أكبر قوتين في العالم هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي، بين معسكرين شرقي اشتراكي، ومعسكر غربي رأسمالي، وكانت حروبهما تتم بالوكالة.
كان الاتحاد السوفييتي حريصاً على عدم مهاجمة أوروبا الغربية والولايات المتحدة بصورة مباشرة «والعكس صحيح»، فأولوية الغرب تتمثل في احتواء المد الشيوعي، وأولوية الشرق القضاء على الرأسمالية، وفي المواجهة بين الدولتين النوويتين أثارت الحرب الباردة حالة توتر على مدى ٤٤ عاماً من التصعيد تارة، والانفراج تارة أخرى، وكانت أشد المحطات توتراً أزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢ التي دفعت العالم إلى حافة الحرب المباشرة بين الجبارين باحتمال استخدام أسلحة نووية.
فترة الحرب الباردة لم تكن باردة حقيقة، فالعديد من الحروب تزامنت مع تلك الفترة، لذا يجب التمييز بين حروب تُنسب إلى الحرب الباردة، وحروب وقعت ضمن الفترة نفسها من دون أن تنسب إلى مساقها، وتتوزع هذه الحروب الأخيرة في ٣ أنماط: الحرب الحدودية بين الدول كحرب الجزائر والمغرب، وحرب العراق وإيران، والحروب الأهلية، وحروب التحرر الوطني، كالحرب ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر.
كانت فترة الحرب الباردة، ساخنة أيضاً من جهة التدخلات العسكرية للجبارين، الاتحاد السوفييتي وفق «عقيدة بريجينف»، والولايات المتحدة وفق «عقيدة الاحتواء والدحر»، لصاحبها هاري ترومان، و«عقيدة أحجار الدومينو»، لصاحبها دوايت إيزنهاور القائمة على التدخل العسكري لتجنب مخاطر سقوط بلدان في أحضان الشيوعية.
والحروب العربية الإسرائيلية تندرج في أكثر من سياق فيما يتعلق باصطفافات الحرب الباردة فتلاقت واختلفت فيها مواقف ومصالح واشنطن وموسكو، من حرب ١٩٤٨، إلى حرب ١٩٥٦، ثم حرب ١٩٦٧، وبعدها حرب ١٩٧٣.
وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، انتهت الحرب الباردة وانتهت معادلة القطبية الثنائية، لتصبح الولايات المتحدة القطبية الوحيدة، لكن أبت الولايات المتحدة إلا أن تختم الحرب الباردة بحرب عدوانية لمصلحة تفردها وقيادتها للعالم، بتدمير العراق.
إن قراءة الوقائع على الأرض تؤكد أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية إطلاق الحروب، فالسياسة الأميركية عدوانية تنبثق من طبيعتها الإمبريالية الباحثة بوحشية عن مصالحها من دون مراعاة مصالح الشعوب الأخرى.
لا شك أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حدثٌ كبير لم يشهد له العالم مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية، وستكون له تأثيراتٌ سياسة واقتصادية وعسكرية كبيرة.
لقد سعت أوكرانيا في ظل رئاسة فولوديمير زيلينسكي، لأن تنضم إلى حلف الناتو، الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديداً لأمنها القومي.
تهديدات متبادلة، عقوبات اقتصادية، تحالفات عسكرية، هكذا تتسارع التطورات على الساحة السياسية الدولية، بعد الحرب الأوكرانية، وفي أجواء تماثل تلك التي عاشها العالم في حقبة الحرب الباردة، في ظل تصعيد روسي غربي يعد الأكبر منذ أزمة الصواريخ الكوبية.
وتشكل تلك التداعيات حرباً باردة جديدة قد تكون «أكثر خطورة» من نظيرتها في القرن العشرين، وفقاً لمجلة «فورين أفيرز».
إن مفهوم الحرب الباردة الجديدة يعبر عن حالة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، عبر أدوات وأساليب سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية.
كما عملت الصين وكوريا الديمقراطية في ظل الحرب الأوكرانية، على القيام بتحركات تكاد تتحول إلى نزاعات تنبئ بظهور الحرب الباردة الجديدة.
مدير المركز الأوروبي للدراسات والاستخبارات في ألمانيا، اعتبر أن التصعيد الروسي الغربي حرباً ساخنة أكثر من كونها باردة تشمل عودة انقسام العالم إلى معسكرين غربي وشرقي.
وفي إطار الحرب الباردة الساخنة الجديدة تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها فرض عقوبات على روسيا، وتواصل تشجيع حلف شمال الأطلسي على التوسع، لكن الغرب يرفض في الوقت ذاته إرسال قوات ناتو إلى أوكرانيا.
العالم أمام عدة سيناريوهات للحرب الأوكرانية، فقد تكون طويلة الأمد تستنزف أوروبا وروسيا، لكنها ستؤدي إلى دمار كامل في أوكرانيا.
سيناريو آخر يتعلق بحرب قصيرة الأمد، تنتهي بمفاوضات دبلوماسية تضمن عدم دخول أوكرانيا حلف الناتو.
وأخيراً ثمة تساؤل مهم: هل الحرب الأوكرانية هي حربٌ باردة أم ساخنة؟ أم كلتاهما؟

التقى وفداً من «الجبهة الشعبية» برئاسة مزهر القادم من قطاع غزة

الهلال: المقاومة في سورية وفلسطين قادرة على تحويل الأزمة إلى فرصة

الوطن

أكد الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال «موقف سورية الثابت في المعركة الواحدة من أجل فلسطين وسورية والعروبة»، مشدداً على «قدرة المقاومة في البلدين على تحويل الأزمة إلى فرصة مهما كان الوضع العربي رديئاً»، معبّراً عن تقديره للشعب الفلسطيني المناضل في تصديه المستمر للعدوان الإرهابي الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة.
وأفاد بيان للقيادة المركزية للحزب تلقت «الوطن» نسخة منه، بأن الهلال كان يتحدث خلال لقائه وعضو القيادة المركزية للحزب مهدي دخل الله مع وفد «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» برئاسة نائب الأمين العام للجبهة جميل مزهر القادم من قطاع غزة، وعضوية كل من عضوي المكتب السياسي عمر مراد وأحمد أبو السعود، وأعضاء اللجنة المركزية أبو أحمد فؤاد وماهر الطاهر.
وذكر البيان، أنه وفي بداية اللقاء نقل الهلال للوفد تحيات الرئيس بشار الأسد الأمين العام للحزب، معبّراً عن أسمى آيات تقديره لشعبنا العربي الفلسطيني المناضل في تصديه المستمر للعدوان الإرهابي الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة.
وجرى أثناء اللقاء حوار حول الأوضاع والتطورات في فلسطين وسورية، وأهمية تعزيز كفاح الشعبين الشقيقين ومقاومتهما ضد العدو الواحد وفي إطار المعركة الواحدة.
وعرض الهلال التطورات في سورية وثقة الشعب العربي السوري بالنصر، موضحاً أن الأعداء عندما شعروا باستحالة إخضاع سورية عبر الإرهاب المسلح والاحتلال انتقلوا إلى الحرب الاقتصادية والحصار في أبشع صوره وفي أساليب لم تعهدها ساحة الحروب في العالم من قبل.
وشدد على أن الشعب العربي السوري قادر على مواجهة هذه التحديات الجديدة مهما كانت التضحيات.
بدوره عرض مزهر الأوضاع في فلسطين والعمل الجاري على تعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة الإرهاب والاحتلال الصهيوني، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه كل تصعيد إرهابي صهيوني بتصعيد في المقاومة واستخدام للأساليب النوعية، التي تؤكد بطولة أبناء هذا الشعب وقدرتهم على الاستمرار في النضال.
وتم خلال اللقاء نقاش مسألة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وضرورة لقاء القوى الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف.
وفي وقت سابق أمس أصدرت القيادة المركزية للحزب بياناً حول تصدي الشعب العربي الفلسطيني البطل للعدوان الإرهابي، أكدت فيه أن الساحة الفلسطينية تشهد تصعيداً نوعياً في تصدي الشعب الفلسطيني للإرهاب الصهيوني.
ولفتت إلى أن عشرات العقود من الصمود أكدت أن كل جيل جديد من أجيال شعبنا العربي الفلسطيني يزداد تمسكاً بالوطن والحقوق أكثر مما سبقه، ويبدع في تطوير أساليب التصدي والمقاومة.
وأوضحت القيادة المركزية أنه كلما تصاعدت الأساليب الإرهابية والهمجية للعدوان الصهيوني على فلسطين، تصاعدت بالمقابل أساليب التصدي البطولي في مواجهة الآلة العدوانية الإرهابية للكيان.
وقالت: إن المعركة من أجل تحرير فلسطين تمضي قُدماً استناداً إلى بطولات هذا الشعب العظيم، وإلى تصدي الشعب العربي السوري الأبي لأعتى الحروب وأشدها إرهابية.
وأضافت: هي معركة واحدة ضد عدو واحد، ولا شك في أن كل مُراقب موضوعي يؤمن بأن مشروع الكيان الصهيوني اليوم وصل إلى نقطة أقرب إلى اليأس والفشل أكثر من أي وقت مضى، فالمقاومة العربية أضحت صاحبة المبادرة وهي أكثر ثقة بالنصر، على الرغم من محاولات الصهاينة لاختراق الصف الرسمي العربي.
وختمت القيادة المركزية بالقول: إن حزب البعث العربي الاشتراكي باسم جميع أبناء الشعب العربي السوري الذي يتصدى خلف قيادة الأمين العام للحزب الرئيس الأسد لحروب إرهابية مركبة، وباسم أبناء الأمة العربية الشرفاء، يتوجه بالتقدير إلى أبناء شعبنا العربي الفلسطيني الأبطال الذين يواجهون بصدورهم أعتى أنواع العدوان والعنصرية، ونحن في سورية نواجه العدو نفسه من أجل الهدف نفسه، والنصر خيار المقاومة وقَدرها.

الأمين العام المساعد هلال الهلال خلال لقائه وفد «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» برئاسة نائب الأمين العام للجبهة جميل مزهر (عن الانترنت)

الاحتلال الإسرائيلي زعم اجتيازه خط وقف إطلاق النار

شهيد بالرصاص الإسرائيلي في الجولان

استشهد شخص برصاص الاحتلال الإسرائيلي أمس بزعم أنه اجتاز مع شخص آخر خط فصل القوات في القطاع الجنوبي من الجولان السوري المحتل باتجاه الأراضي المحتلة، لكن مصادر صحيفة أكدت أن الشخصين لم يجتازا الحدود.
وأعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي أنها أطلقت النار على شخصين زعمت أنهما اجتازا خط فصل القوات في الجولان السوري المحتل باتجاه الأراضي المحتلة، وذلك وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «الميادين نت».
وذكرت قوات الاحتلال أن أحد الشخصين «قتل، فيما تمكن الآخر من العودة» إلى القسم المحرر من الجولان.
ونقلت «الميادين» عن مراسلها تأكيده أن «جنود الاحتلال في الجولان فتحوا النار في اتجاه شخصين اقتربا من الحدود مع سورية».
وفي السياق ذكرت وسائل إعلام العدو الإسرائيلي، أن قوات الاحتلال أطلقت النار على شخصين بزعم محاولتهما التسلل من القسم المحرر من الجولان إلى القسم المحتل، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر.
ويتزامن إعلان العدو الإسرائيلي هذا مع اشتعال انتفاضة جديدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ اخترقت رصاصات المقاومة الفلسطينية يوم الجمعة الماضي قلب كيان الاحتلال الإسرائيلي في حي النبي يعقوب شمال القدس المحتلة، واستهدف أحد شبان المقاومة غير المنتمين لأي فصيل فلسطيني، مستوطني القدس المحتلة مردداً شعار الانتقام لشهداء جنين الذين قتلهم الاحتلال بدم بارد، حيث قتل تسعة مستوطنين وجرح ستة آخرين، في عملية بطولية اعتبرتها أوساط الصهاينة بأنها مؤلمة.
وبعد ساعات من عملية القدس، أصيب إسرائيليان اثنان بإطلاق نار جديد في سلوان بالقدس المحتلة، وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي تعزيز «فرقة الضفة الغربية» بكتيبة إضافية.
وتحدثت تقارير إعلامية عن أن ٦٠ بالمئة من جيش الاحتلال وجميع كتائبه وفرقه العسكرية ودباباته موجودة في الضفة الغربية، ولا تستطيع أن تمنح الجنود الأمان.
واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني عشر من تشرين الثاني الماضي قراراً يطالب كيان العدو الإسرائيلي بإنهاء احتلاله الجولان السوري، وقراراً آخر يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان، غير قانونية، وتشكّل عقبة أمام السلام.
وجاء القراران في تصويتين أجرتهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ضمن الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
ويرفض أهالي الجولان السوري المحتل مخططات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية في أرضهم، مؤكدين تشبثهم بكل ذرة تراب منها، وصمودهم في مواجهة محاولات الاحتلال تهجيرهم منها قسراً.
وفي الثامن والعشرين من الشهر الماضي، دعا الأسير المحرر صدقي المقت في تصريح لـ«الوطن» إلى الاستعداد لمرحلة قادمة من التصعيد مع العدو الصهيوني في كل الساحات والجبهات بعد أن ظهر هذا الكيان على حقيقته عقب نتائج الانتخابات الأخيرة التي نتج عنها حكومة جديدة من أكثر الحكومات الصهيونية تطرفاً وعدوانية، وأظهرت هذا الكيان على حقيقته، مطالباً بالتقاط هذه الفرصة وممارسة هجوم سياسي ودبلوماسي وإعلامي لفضحه وجلب مزيد من الدول والشعوب إلى معسكر أصدقاء القضية الفلسطينية ومحور المقاومة.
وأكد المقت أن «كل ساحات المواجهة وخطوط التماس ستشهد تصعيداً وارتفاعاً في حدة الصراع، وخاصة على الساحة الفلسطينية وتحديداً في سجون الاحتلال، حيث سيكون أول تفجير قادم»، وقال: «كل الملفات ستشهد تصعيداً وعلينا جميعاً فلسطينيين وسوريين وعرباً وكل من يعنيه هذا الصراع وكل من هو جزء من محور الصراع مع المشروع الصهيوني أن نستعد لمرحلة قادمة من التصعيد في كل الساحات والجبهات وأولى هذه الساحات هي ساحة المعتقلات».
وكالات

الصراع على «الحمران» قد ينتقل إلى «باب الهوى» و«الغزاوية» و«ميزنان» و«ترنبة»

الاحتلال التركي يبدأ بتصفية متزعمي «النصرة» شمالاً لخلافات حول السيطرة على المعابر!

حلب- خالد زنكلو

بدأت الاستخبارات وجيش الاحتلال التركي، وبأوامر مباشرة من إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان، صراعاً مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حول المعابر التي تربط الحدود التركية مع مناطق سيطرة الفصائل التابعة لأنقرة لتحصيل العائدات.
واستعر الصراع أخيراً بين الطرفين لخلاف حول أحقية إدارة معبر «الحمران» بريف منطقة جرابلس المحتلة شمال شرق حلب، وتطور إلى تصفية الإرهابي في ميليشيات «حركة أحرار الشام الإسلامية– القطاع الشرقي» صدام الموسى الملقب بـ«أبو عدي» في قرية الحدث بريف مدينة الباب قبل أيام، وهو أحد أهم حلفاء متزعم «النصرة» الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني.
وسبق أن أوعزت إدارة أردوغان إلى ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض، المدعومة منها، باستلام معبر «الحمران» من «أحرار الشام»، وذلك بموجب مخرجات اجتماع غازي عنتاب مطلع تشرين الثاني الفائت بين الاستخبارات التركية ومتزعمي الفصائل التابعة لإدارة أردوغان المسماة بـ«الجيش الوطني»، غير أن «الحركة» رفضت تسليمه حتى اليوم مدفوعة بوعود تنظيم «النصرة» لحمايتها، بعدما آزرتها في اشتباكاتها مع ميليشيا «الفيلق الثالث» المدعومة من تركيا في حزيران الماضي والتي أدت إلى سيطرة «النصرة» على مدينة عفرين.
واشتد الصراع على «الحمران» في اليومين الأخيرين، وقالت مصادر محلية في جرابلس لـ«الوطن»: إن «النصرة» دفع من إدلب برتل عسكري ضخم باتجاه «الحدث» وعلى متنه أكثر من ٣٠٠ إرهابي بذريعة تقديم واجب العزاء بمقتل حليفها «أبو عدي» المبايع لها، الأمر الذي أدى إلى استنفار «الجيش الوطني» وما تسمى «الشرطة العسكرية» على طول مسار طريق الرتل، وخصوصاً في إعزاز وجرابلس ومنطقة المعبر، خشية احتلال المنطقة من تنظيم «النصرة» لتثبيت وجوده فيها ونقل إدارييه إلى المعبر، بحجة حماية حلفائه في «أحرار الشام»، التي تشمل معها ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» في إدلب والأرياف المجاورة لها.
وأكدت المصادر، أن «النصرة» مصر على السيطرة على المعبر، الذي كان واقعاً تحت هيمنة «الفيلق الثالث» قبل تحالف «النصرة» مع ميليشيات «فرقة السلطان سليمان شاه» الملقبة بـ«العمشات» وميليشيات «فرقة الحمزة» واستيلائها على مواقع «الفيلق» في عفرين بعد شن هجوم عليها، قبل السيطرة مع «القاطع الشرقي» لـ«أحرار الشام» على المعبر في تشرين الأول المنصرم، إلا أن قرار إدارة أردوغان توحيد الصندوق المالي لواردات كل المعابر لمصلحة «الحكومة المؤقتة»، ورفض «أحرار الشام» بدعم من «النصرة» تسليمها إياها، أشعل فتيل الصراع بينهما.
مصادر معارضة مقربة من «الجيش الوطني»، ذكرت لـ«الوطن» أن لدى تنظيم «النصرة» وحلفائه في «أحرار الشام» قناعة تامة بأن جيش الاحتلال التركي وراء اغتيال «أبو عدي» بطائرة مسيّرة، وأن إدارة أردوغان دخلت الحرب ضدهما لـ«تشليحها» جميع المعابر الواقعة تحت سيطرتها في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي وفي محافظة إدلب.
ولفتت إلى أن فحص بقايا صاروخ الطائرة المسيرة التي استهدفت حليف «النصرة»، الذي رفض تسليم المعبر إلى ميليشيات أنقرة على الرغم من مفاوضات استخبارات الأخيرة معه وضغوطاتها عليه، أثبت أنه من طراز «MAM-L»، وهو مصنّع من شركة (Roke-stan) واستخدمته الطائرة التركية المسيرة «بيرقدار ٢»، أي إن إدارة أردوغان وراء عملية الاغتيال.
ورأت المصادر، أن لجوء إدارة أردوغان إلى أسلوب الاغتيالات ضد حلفاء «النصرة»، وربما لاحقاً ضد متزعميها، هي سابقة أولى من نوعها، سيفتح باب الصراع على مصراعيه بين الجانبين، وسيمهد لانتقال الصراع إلى معبر «الغزاوية»، الذي يسيطر عليه «النصرة» ويربط ريف حلب الغربي بعفرين المحتلة بريف المحافظة الشمالي، وكذلك إلى معبر «باب الهوى» الحدودي مع تركيا شمال ادلب، وهو المعبر التجاري الرئيس في منطقة «خفض التصعيد» وتمر عبره المساعدات الإغاثية الأممية إلى المنطقة بموجب قرار دولي.
وتوقعت أن يمتد الصراع على المعابر بين إدارة أردوغان و«النصرة» إلى معبر «ميزناز» بريف حلب الجنوبي الغربي وإلى معبر «ترنبة» غرب سراقب بريف إدلب الشرقي، وهما ممران إنسانيان أقامتهما الحكومة السورية مع «خفض التصعيد»، وسبق لإدارة أردوغان أن مارست في السنتين الفائتتين أكثر من مرة ضغوطاً على «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» الإرهابي لمنع افتتاحهما، غير أن انفتاح أنقرة على دمشق خلال الأشهر الأخيرة قد يعيد حساباتها بالسيطرة على المعبرين أو الضغط على «النصرة» لوضعه في الخدمة، كنوع من التطبيع الاقتصادي مع الحكومة السورية وكإجراء «حسن ثقة» لتذويب الجفاء السياسي الذي فرضته أكثر من ١٠ سنوات قطيعة بين البلدين على خلفية دعم إدارة أردوغان للإرهاب في سورية واحتلالها مناطق فيها.

مسؤول أميركي زار الرقة والتقى شيوخاً ووجهاء

في إطار محاولات واشنطن الحثيثة الرامية إلى تقويض مسار التقارب الذي أعلنت الإدارة التركية أنها عازمة على تحقيقه مع سورية عبر وساطة وجهود روسية، زار ما يسمى المبعوث الأعلى للولايات المتحدة الأميركية في مناطق شمال سورية، نيكولاس غرينجر، مؤسسات ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في الرقة، والتقى شيوخاً ووجهاء هناك.
وذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي تهيمن على «الإدارة الذاتية»، أن زيارة غرينجر بدأت مما يسمى «المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية»، إلى ما يسمى «مجلس الرقة المدني»، والتقى كذلك شيوخ ووجهاء.
وأشار ما يسمى نائب الرئاسة المشاركة لـ«مجلس الرقة المدني» المدعو عبد السلام حمسورك، إلى أن زيارة الوفد الأميركي تعتبر الأولى بشكل علني ورسمي إلى «المجلس»، منذ انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من المنطقة في ٢٠١٩.
وفي تشرين الأول ٢٠١٩، انسحبت قوات الاحتلال الأميركي من الرقة والطبقة وعين العرب ومنبج، وذلك قبل بدء العدوان العسكري لقوات الاحتلال التركي التركية على شمال شرق سورية حينها. وذكر حمسورك، أن النقاش مع الوفد الأميركي دار حول التحديات الأمنية والسياسية والبنية التحتية المدمرة بنسبة ٩٠ بالمئة في المدينة التي تحتاج لإعادة إعمار.
وقال: إن «هناك مشاريع متعلقة بأمن المدينة وأخرى لإعادة تأهيل بعض القطاعات الرئيسية المستدامة، وسُلّمت لفريق المبعوث الأعلى للحكومة الأميركية أثناء الاجتماع».
وتحدث أنه «كانت هناك وعود قوية على جميع الأصعدة من الوفد الأميركي لتقديم الدعم للمنطقة».
وفي نيسان الماضي أظهر تقرير طلبت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إعداده، أنه كان بإمكان جيش الاحتلال الأميركي فعل المزيد للحد من الأضرار التي لحقت بالمدنيين خلال المعركة التي نفذها في مدينة الرقة بحجة طرد تنظيم داعش الإرهابي منها عام ٢٠١٧.
وذكر التقرير الذي نشرته مؤسسة «Rand» البحثية، أنه في نهاية هذه المعركة التي دامت قرابة ٥ أشهر «كان ٦٠ إلى ٨٠ بالمئة من المدينة غير صالح للسكن».
وأشار التقرير إلى أن الضربات «المُستهدَفة» والقصف المدفعي لقوات «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة داعش على الرقة، تسببا في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين بين ٦ و٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٧، يتراوح بين ٧٤٤ إلى ١٦٠٠ ضحية، مستنداً في هذه الأرقام إلى إحصائيات «التحالف» و«منظمة العفو الدولية» وموقع «Airwars» المتخصص بتوثيق الضحايا المدنيين.
ولفت التقرير المكون من ١٣٠ صفحة إلى أن معركة الرقة تسببت أيضاً في تدمير عدد كبير من المباني والبنية التحتية ما «أضعف مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل» في المنطقة.
ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة التي استشهدت بها مؤسسة «Rand»، تم تدمير أو إلحاق أضرار بأحد عشر ألف مبنى بين شباط وتشرين الأول ٢٠١٧، بما في ذلك ٨ مستشفيات و٢٩ مسجداً وأكثر من ٤٠ مدرسة وخمس جامعات، إضافة إلى نظام الري في المدينة.
وأول من أمس كشف قيادي كردي سوري، وفق موقع «باسنيوز» الكردي، أن الولايات المتحدة ستطرح «مشروعاً متكاملاً» للمنطقة بعد أن تتفق مع تركيا على صيغة محددة».
ويواصل غرينجر منذ أسبوعين لقاءاته في شمال شرق سورية ضمن محاولات جديدة للولايات المتحدة لتشكيل إطار واسع يضم مختلف القوى السياسية والعشائرية من مختلف المكونات، حيث التقى عدداً من القوى السياسية الكردية والعربية والسريانية والآشورية، وذلك «تمهيداً لطرح مشروع متكامل في المنطقة وانعقاد مؤتمر لتلك الأطراف، وفق ما نقل الموقع عن مصدر كردي مطلع.
وكالات

من زيارة ما يسمى المبعوث الأعلى لأميركا في مناطق شمال سورية مؤسسات ما تسمى «الإدارة الذاتية» في الرقة (عن الانترنت)